الفصل الخامس

المحاسبة الدولية

إن وضع واستخدام معايير المحاسبة الدولية وحده لا يكفى لتحقيق نوع النمو الاقليمى الذى نتوقعه للأعمال. غير أن توفيق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق راس المال الامريكى سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية. وتقوم الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع عدة مؤسسات ومنتديات لوضع إطار مقبول عالميا لأعداد التقارير المالية.

وعبر السنوات الماضية، أدركت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية ان الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات فى الولايات المتحدة لعدة أسباب لا يرتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية ولكن بعض تلك الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها فى أسواق المال الأمريكية. وقد فضلت هذه الشركات عدم إدراجها فى الولايات المتحدة على استخدام معايير محاسبية لم تشارك فى وضعها. وبالتالى قد يصبح قبول البيانات المالية التى تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية دون شرط التوافق مع المعايير الأمريكية العامة سببا فى زيادة عدد الشركات الأجنبية المدرجة فى أسواق المال الأمريكية.

إلا أن هناك عوامل أخرى يمكنها الاستمرار فى إعاقة دخول الأجانب الى الأسواق الأمريكية. فعلى سبيل المثال، عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الأمريكية. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لضغوط محلية للاحتفاظ بالطرح الأولى لسنداتها فى أسواق البلد الأم.

وحاليا، لا تسمح الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية للشركات الأجنبية بطرح أسهمها الخارجية فى سوق نيويورك قبل إصدار بيان مالي يتبع المعايير المحاسبية الأمريكية العامة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة مالية تؤدى الى تحديد دخول الشركات الأجنبية أسواق المال الأمريكية وتعطل حصول الولايات المتحدة على الاستثمار الخارجي. ان حجم الاستثمار الكامن يعتبر حجما هائلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان من بين الشركات الأجنبية الرئيسية التى يزيد عددها عن 2000 شركة، لا تزيد نسبة الشركات المسجلة بها فى بورصة نيويورك عن 10%. ويعتقد الكثيرون ان الولايات المتحدة ستخسر شهرتها العالمية لصالح أسواق لندون وبعض الأسواق الأوربية الأخرى ما لم يتم تعديل السياسة الأمريكية.

إذن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون فى دخول أسواق رأس المال فى دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق وهى متطلبات تختلف من سوق الى اخر. ومع تغير تلك المتطلبات من سوق الى اخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة ويكون هناك عدم كفاءة فى التدفق الرأسمالي عبر الحدود. وتعمل الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية فى أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد.

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها فى إعداد التقارير المالية على المستوى المحلى وبين معايير المحاسبة الدولية. ولكن لتحقيق درجة اكبر من الشفافية على المستوى العالمي فى إطار المساءلة العالمي يجب توافر المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق. بالإضافة الى ذلك، يحتاج الأمر الى توافر ميثاق فعال لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة corporate governance ودرجة اكبر من الاستقلالية على مستوى مجالس الإدارات. وأخيرا يجب ان يتضمن إطار المساءلة العالمي بعض معايير الفعالية غير المالية حتى تتمكن الشركات من إعداد التقارير حول أنشطتها فى مجال المسئولية الاجتماعية مع تحديد درجة الإفصاح حول المعلومات المالية التى تتسم بالحساسية الشديدة.

ان التطورات الأخيرة فى التجارة العالمية من شأنها أن تؤدى الى موجة جديدة من تخفيف القواعد والإجراءات وإصلاح الاقتصاديات المحلية. أن الطلب على رؤوس أموال الأعمال التى يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وبتعبير مباشر نقول أن هؤلاء الذين يسعون الى تعبئة الموارد المالية سيحتاجون الى إيجاد توافق بين أسلوبهم المحلى فى تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية وهى المعايير المعمول بها فى إعداد التقارير فى أسواق راس المال الرئيسية فى العالم.

إن وضع واستخدام معايير المحاسبة الدولية وحده لا يكفى لتحقيق نوع النمو الاقليمى الذى نتوقعه للأعمال. غير أن توفيق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق راس المال الامريكى سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية. وتقوم الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع عدة مؤسسات ومنتديات لوضع إطار مقبول عالميا لإعداد التقارير المالية.

وعبر السنوات الماضية، أدركت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية ان الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات فى الولايات المتحدة لعدة أسباب لا يرتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية ولكن بعض تلك الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها فى أسواق المال الأمريكية. وقد فضلت هذه الشركات عدم إدراجها فى الولايات المتحدة على استخدام معايير محاسبية لم تشارك فى وضعها. وبالتالى قد يصبح قبول البيانات المالية التى تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية دون شرط التوافق مع المعايير الأمريكية العامة سببا فى زيادة عدد الشركات الأجنبية المدرجة فى أسواق المال الأمريكية.

إلا أن هناك عوامل أخرى يمكنها الاستمرار فى إعاقة دخول الأجانب الى الأسواق الأمريكية. فعلى سبيل المثال، عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الأمريكية. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لضغوط محلية للاحتفاظ بالطرح الأولى لسنداتها فى أسواق البلد الأم.

وحاليا، لا تسمح الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية للشركات الأجنبية بطرح أسهمها الخارجية فى سوق نيويورك قبل إصدار بيان مالي يتبع المعايير المحاسبية الأمريكية العامة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة مالية تؤدى الى تحديد دخول الشركات الأجنبية أسواق المال الأمريكية وتعطل حصول الولايات المتحدة على الاستثمار الخارجي. ان حجم الاستثمار الكامن يعتبر حجما هائلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان من بين الشركات الأجنبية الرئيسية التى يزيد عددها عن 2000 شركة، لا تزيد نسبة الشركات المسجلة بها فى بورصة نيويورك عن 10%. ويعتقد الكثيرون ان الولايات

المتحدة ستخسر شهرتها العالمية لصالح أسواق لندون وبعض الأسواق الأوربية الأخرى ما لم يتم تعديل السياسة الأمريكية.

إذن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون فى دخول أسواق رأس المال فى دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق وهى متطلبات تختلف من سوق الى اخر. ومع تغير تلك المتطلبات من سوق الى اخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة ويكون هناك عدم كفاءة فى التدفق الرأسمالي عبر الحدود. وتعمل الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية فى أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد.

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية قريبا حيث يعمل واضعو القواعد المحاسبية فى جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق. وفى مقدمة الهيئات التى تعمل من اجل هذا الهدف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) التى تهدف الى وضع معايير محاسبية تؤدى الى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير بل قامت بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية فى مجال بيانات التدفقات النقدية وأثر التضخم المفرط وتسجيل السندات الخارجية. ولكن يبدو ان الإجماع العام مازال يعتقد انه قبل تحقيق تقدم حقيقي فى مجال التوافق، يجب أن تتاح لواضعي المعايير الدولية المزيد من الموارد والمشاركة الفعالة من قبل الأطراف الرئيسية.

وقد ساهمت عدة عوامل فى الوصول الى هذا التوافق. فالشركات الكبرى التى تعمل عبر الحدود بدأت فى تطبيق معاييرها المحلية بأسلوب يتوافق مع معايير اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية او المعايير المحاسبية الأمريكية العامة. وبالإضافة الى ذلك، يجب أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة على مستوى راق ويجب ان يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها وتطبيقها وعلى تحديد وحل القضايا والإشكاليات التى قد تنشأ عن التطبيق بشكل سريع. تتضمن عناصر تلك البنية الأساسية عناصر بشرية تتمتع بالاستقلالية والقدرة على وضع معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وشركات للمراجعة الداخلية تتمتع بالكفاءة والفعالية على المستوى العالمي وتتوافق مع معايير المهنة والقدرة على مراجعة ودراسة وفحص القواعد والإجراءات.

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education